وثيقة جديدة حول بناء أسواق مركب محمد باي المعماري بمدينة القيروان في القرن 17م

مؤيد المناري*

ملخص

نقوم في هذا المقال بدراسة أقدم وثيقة أرشيفية سجلت عملية شراء رباع بين سنتي 1686م و1690م لفائدة أوقاف جامع محمد باي المرادي بالقيروان. تمدنا الوثيقة بمعطيات هامة حول المشهد الحضري المكوّن لمحيط المركب المعماري قبل إتمام بنائه. إنّ الوقوف على حيثيات عملية الشراء وماهية الرباع، واعتماد منهجية القراءة المتقاطعة مع وثائق أوقاف جامع الباي المؤرخة بسنة 1690م، مكنتنا من الكشف عن تبعيات عملية الشراء، وضبط مراحل تشييد جزء من المركب وحصر الأماكن التي تحوّلت إلى أسواق بعد امتلاكها من قبل محمد باي المرادي وجعلها وقفا على الجامع الحنفي.

كلمات المفاتيح: القيروان، القرن السابع عشر، محمد باي، أسواق، أوقاف، دور، مخازن، فندق، سقاية، مركب معماري، مشهد حضري، العهد العثماني.

المرجع لذكر المقال: مؤيد المناري، "وثيقة جديدة حول بناء أسواق مركب محمد باي المعماري بمدينة القيروان في القرن 17م"، السبيل: مجلة التاريخ والآثار والعمارة المغاربية [نسخة الكترونية]، عدد 4، سنة 2017.

الرابط: http://www.al-sabil.tn/?p=18073

* - مرشح دكتوراه بجامعة إسطنبول قسم تاريخ الفن.

مقدمة

أدّى سنجق القيروان في نهاية القرن السادس عشر دورا رئيسيا في تثبيت أسس الحكم العثماني عقب انهيار السلطنة الحفصية، فمنذ سيطرة طرغود باشا على طرابلس الغرب ثم على جزيرة جربة سنة 1556م[1]، بدأ التخطيط للتوغلات من الجنوب التونسي عبر قابس وقفصة وصولا إلى مدينة القيروان التي كانت جاهزة معنويا لاستيعاب المدّ التركي الجديد في محاولة من نخبتها استعادة المكانة التي تراجعت زمن سيطرة الدولة الشابية الغالب عليها الطابع القبلي على حساب المدني.

إن الباحث في تاريخ سنجق القيروان العثماني يلاحظ دائما النقص الفادح في المادة المصدرية ولا شك أن فقدانها هو السبب الرئيسي في عدم معرفتنا ببعض تفاصيل الأحداث الرئيسية الأولى في تاريخ الإيالة التونسية. لكن افتقادنا لها وعدم توفرها لا يعني عدم وجودها بالمرة، فالأرشيفات على اختلاف أنواعها وأمكنتها تزخر بالمعلومات التاريخية والأثرية المتعلقة بمدينة القيروان في الفترتين الحفصية والعثمانية، وهي مع الأسف متفرقة جغرافيا ومختلفة نوعيّا ويتطلب جمعها وتحقيقها وقتا وجهدا كبيرين[2]. كما أننا لا نملك فيما يخص القرن السابع عشر إلاّ كتاب المؤنس لابن أبي دينار، وبعض المصادر

---

[1] ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس، 1967، ص 170. التميمي عبد الجليل، 2006، "عثمنة إيالات الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري (1557ـ 1595)"، في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 34، أكتوبر 2006. انظر الوثائق عدد 1، 3،2، 4 و5. ص، 76ـ 79.
Ahmed Kavas, 2012, " Trablusgarp", *İslam Ansiklopedisi*, C. 41, s. 288.

[2] أقدم الباحثون المهتمون بتاريخ القيروان الوسيط والحديث في العشر سنوات الأخيرة على تحقيق ونشر الوثائق الأرشيفية العائلية بمختلف أنواعها ووثائق المكتبات والأرشيفات وكتب المناقب ذات الطابع الصوفي التي تتميّز بإضافتها لتاريخ القيروان وآثارها. انظر: الرماح مراد، 2005، "وثائق القيروانية من العهدين الحفصي والعثماني"، في إفريقية سلسلة الفنون والتقاليد الشعبية، عدد 14، ص5-55. الرماح مراد، 2006،" الأحباس العامة بالقيروان في عهد الدولة الحفصية (625هـ/1228م-982هـ/1574)"، في دراسات مهداة إلى يوسف إيبش: صفحات من تاريخ دمشق ودراسات أخرى، لندن، ص199-258. الطويلي أحمد، 2006، "وثيقة جديدة حول مساجد القيروان"، في أحمد الباهي (نشر)، القيروان وجهتها اكتشافات جديدة مقاربات جديدة، أعمال الندوة العلمية الدولية الثانية لقسم علم الآثار بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، 6-8 مارس 2006، ص182-188. محفوظ فوزي، 2009، "فسقيّة الباي"، موسوعة القيروان، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، الدار العربيّة للكتاب، تونس، ص240-241. الباهي أحمد، 2009، " القيروان في نهاية العهد الحفصي من خلال مناقب أبي القاسم المسراتي"، في إشعاع القيروان عبر العصور، وقائع الندوة التي انعقدت بالقيروان من 20 إلى 25 أفريل 2009، بيت الحكمة، تونس، 2009، ج2، ص595-652. الباهي أحمد، 2014، "وثيقة جديدة حول القيروان الحفصية: تحبيس السلطانين أبو العباس أحمد وأبو فارس عبد العزيز لقرعة بوخذير على الجامع الأعظم (790 هـ ـ و800 هـ)"، في التوطن والمجال والثقافة المادية في الفضاء المتوسطي، أعمال الندوة العلمية الدولية الخامسة القيروان 15، 16و17 أفريل 2014، نصوص جمعها وأعدها للنشر النوري بوخشيم وجعفر بن نصر، جامعة القيروان كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الآثار، ص 33ـ 48. نفس المؤلف وتحقيقه لكتاب المسراتي (محمد جمال الدين بن خلف بن أحمد بن عليّ)، ت بعد 1035هـ/1625م، مناقب أبي القاسم المسراتي، تحقيق أحمد الباهي، تونس، 2009. السعداوي أحمد، 2011، تونس في القرن السابع عشر وثائق الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة وحدة البحث " المدن التاريخية التونسية والمتوسطيّة "، تونس. أبو راس الناصري الجزائري المعسكري (محمد بن محمد)، توفي 1238هـ/ 1823م، نبأ الإيوان بجمع الديوان في ذكر صلحاء مدينة القيروان، تحقيق محمد الحبيب العلاني وسهيّل الحبيّب، قدّم له بالفرنسية محمد عليّ الحبيّب، منشورات مركز الدراسات الإسلامية، القيروان، 2012.

التي لا تزال مخطوطة وتنتظر التحقيق مثل كتاب سمط اللآلي لمحمد قويسم الذي اعتمده الوزير السراج في حلله السندسية[3].

في هذا الإطار سنحاول تقديم مصدر أرشيفي يؤرخ لإنجازات معمارية في سنجق القيروان زمن الباي محمد بن مراد الثاني، أي في الفترة المعروفة لدى الباحثين بالفترة المرادية.

تعتمد هذه الدراسة على وثيقة جديدة عثرنا عليها بخزائن أرشيف أملاك الدولة وهي مؤرخة بالنصف الثاني من القرن السابع عشر في فترة قلت فيها المعطيات المصدرية كما ذكرنا آنفا. وتعتبر الوثيقة التي سنتناولها بالدرس مصدرا مباشرا نادرا وقيّما يكشف عن مآثر الباي محمد ضمن مرحلة من مراحل بنائه للجامع الحنفي.

1. تقديم الوثيقة

الوثيقة هي رسم شراء دار ومخزن لفائدة جامع الباي الحنفي الموجود داخل المدينة المسوّرة بالفضاء المعروف في المصادر التاريخية بمركب محمد باي المرادي. وهي وثيقة مخلفة عن جمعية الأوقاف، بعد أن تم الغاء نظام الأحباس سنة 1957، وحفظت في أرشيف أملاك الدولة بالزهراء مثل غيرها من وثائق الملكية والعقود[4]. كتبت الوثيقة على ورق الرق بخط مغربي بني اللون بعضه ممحيّ، وتنقسم إلى نصين الأول يتعلق ببداية عملية الشراء سنة 1097هـ/ 1686م والنص الثاني بإتمام عملية الشراء سنة 1101هـ/ 1690م أي بعد توثيق عملية الشراء الأولى وقعت المحافظة على نفس الوثيقة لتحرير إتمام البيع على نفس الورقة.

2. نص الوثيقة

نص سنة 1097هـ/1686م بداية عملية شراء الدار والمخزن (انظر صورة 1)

Bergaoui Sami, 1977, « l'évolution d'un espace de médiation sociale : la Zawiya Sahabiyya de Kairouan à L'époque Moderne », in *Studia Islamica*, LXXXVI -2, p.p 225-244.

[3] انظر عبد السلام أحمد، 1993، المؤرخون التونسيون في القرون 17و18و19م، رسالة في تاريخ الثقافة، نقلها من الفرنسية إلى العربية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، قرطاج. عرّج على أهمية هذا المخطوط بالنسبة لتاريخ الفترة الحديثة.

[4] أرشيف أملاك الدولة بالزهراء، وقف المساجد، ملف خاص بوقف جامع الباي الحنفي.

" بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم.

بعد أن استقر على ملك المكرم الأرشد المرعي الأسعد الحاج سالم بن المكرم المرحوم الحاج بلقاسم الصفار الرعيني[5] ربع جميع الدار الشرقية المفتح الملاصق لها ميضاة جامع السيد الباي الحنفي[6] داخل مدينة القيروان المحوطة المعتلى على بعضها بعض الجامع المذكور الاستقرار التام بالابتياع الصحيح والبراءة من جميع الثمن من المكرم حميدة زقية المشارك له بثلاثة أرباعها حسب ذلك مبين في غيره بالشهادة العادلة وقف عليه شهيداه. كما استقر على ملك الحاج سالم الصفار المذكور جميع المخزن الشرقي المفتح الملاصق للدار المذكورة من ناحية الميضاة المذكورة الاستقرار التام بالشراء الصحيح من حميدة المذكور حسبما ذلك مبين في غيره بالشهادة العادلة وقف عليه شهيداه. وبعد أن كان ذلك لذلك حضر الآن لدى شهيديه الأمين الأسعد القاري المرعي أبو محمد عبد اللطيف عجاج مكاري[7] أمين وقف جامع السيد الباي في التاريخ واشترى في صفقة واحدة وعقد واحد جميع الربع في الدار المذكورة على الإشاعة فيها مع جميع المخزن المذكور في صفقة واحدة وعقد واحد من الحاج سالم الصفار المذكور على الإشاعة فيها مع جميع المخزن المذكور في صفقة وعقد واحد من الحاج سالم الصفار المذكور اشترىً جائزا سليما من الفساد وشوائبه بثمن قدره ومبلغه لجميع المخزن مع ربع الدار المذكورين سبعة وأربعون ريالاً فضة سبنيورية[8] قبضها البائع المذكور من المشتري المذكور القبض التام على الوفي التام إذ بذلك تبايعا وتقابضا وتبارى ثمنا ومثمنا كما يجب ويلزم شرعا وفي اشهاد الأمين المشتري المذكور أن شراءه لما ذكر إنما هو لجانب جامع السيد الباي المذكور والمال المدفوع ثمنا في المخزن وربع الدار المذكورين من مال حبس الجامع المذكور وليس له في ذلك مع جانب الحبس المذكور ترك ولا ملك

---

[5] يذكر حسين خوجة في تراجم الشيوخ الذين تزايدوا في العهد المرادي وهم أحمد الصيد، ومحمد الخشين ومحمد عظوم وأبو القاسم غنوش، أنهم تلامذة الشيخ محمد الصفار الرعيني الذي تصدر للتدريس بكل من القيروان وتونس وهو معاصر للشيخ محمد الزوابي وعبد الله الغرياني، والحاج سالم المذكور بن بالقاسم الرعيني هو من أحفاد الشيخ العلامة محمد الصفار انظر: خوجة حسين، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق الطاهر المعموري، تونس، د.ت، ص 120-126.ويذكر الكناني في ترجمة أبي عبد الله محمد الداروني اسم الشيخ محمد بالفتح الصفار انظر: الكناني عيسى، تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان، تحقيق محمد العنابي، تونس، ص54.

[6] هو جامع الباي الحنفي الذي بناه محمد باي بن مراد الثاني سنة 1094هـ/1683م بمدينة القيروان زمن تحصنه بها من أخيه علي باي. انظر نقيشة التأسيس ثبتت في السقف الخشبي للرواق الشرقي لبيت الصلاة " الحمد لله أسس هذا الجامع المبارك السيد الأمجد أبي عبد الله محمد باي عام أربعة وتسعين وألف. انظر: عثمان نجوى، 2000، مساجد القيروان، دمشق، ص166.

[7] ترجم حسين خوجة لابنه الشيخ أحمد بن عبد اللّطيف عجاج مكاري الذي تزايد بالقيروان سنة 1080هـ/1670م انظر: خوجة حسين، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، ص123.

[8] عملة ضربت وقت سيطرة الإسبان في القرن 10هـ/16م وتواصل تداولها في العهد العثماني. يجب الإشارة أيضا أن العلمة في الإيالة التونسية في القرن السادس عشر كانت متنوعة ومتزامنة مثلا الدينار الحيدري، الناصري، الدرهم، الريال، الكرونة والأكجة العثمانية. انظر:

Henia Abdilhamid, 1987, « fiscalité et politiquefiscale dans la régence de Tunis aux début de la conquete ottomane, in A. Temimi (ed.) *les provinces Arabes à l'époque Ottomane Actes du VI Congrès du C.I.E.P.O. tenu à cambridge*, Zaghouan, pp.139-152.

بوجه البتة شهد على اشهادهما بذلك بحال جائز والمعرفة بهما تامة والأمين المذكور هو الواضع طابعه هنا بتاريخ أواسط ربيع الثاني عام سبعة وتسعين وألف".

نص سنة 1690م إتمام عملية الشراء من قبل أمين وقف جامع الباي عبد الكريم صدام (انظر الصورة 2)

" الحمد لله بعد أن استقر على ملك المكرم محمد بن المرحوم حميدة زقيّة البكري المذكور أعلاه الاستقرار التام بالوراثة الصحيحة الشرعية في والده حميدة المذكور لانحصار ارثه فيه حسبما علم ذلك شهيداه، كما استقر علي ملك المكرم محمد بن المرحوم محمد أيضا مزهود الزواري الثمن الباقي من جميع الدار المحدودة المذكورة وذلك على الإشاعة فيها الاستقرار التام أيضا بالشراء الصحيح المبرأ من عقد من المكرم حميدة زقية المذكور حسبما ذلك مبين في غير هذا بالشهادة العادلة وقف عليه شهيداه وبعد كون ما ذكر كذلك حضر الآن لدى شهيديه المكرم الأسعد القارئ الأرشد أبو عبد الله محمد بن الفقيه العدل المنعم المرحوم أي محمد عبد الكريم صدام اليمني[9] وكيل الجامع المذكور أعلاه في التاريخ واشترى صفقة واحدة وعقدا واحد من محمد زقيّة ومحمد مزهود المذكورين جميع الستة الأثمان المذكورة من الدار المحدودة المذكورة وهي ثلاثة أرباعها علي الإشاعة بجميع ما لذلك من الحدود والحقوق وعامة المنافع اشترا جائزا صحيحا ماضيا منحكما منبرما بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار ولا سبيل رهن ولا تأليج بثمن قدره ومبلغه لمبيع محمد مزهود ثمنا ومثمنا كما يجب واعترفوا بالرؤية والتقليب والإحاطة ودخلوا على السنة والسلامة والمرجع بالدرك حيث يجب ويلزم شرعا (...)[10] في اشهاد المكرم محمد صدام الوكيل المشترى المذكور أن شرائه لثلاثة أرباع الدار المذكور انما هو لجانب الجامع المذكور أعلاه وما دفعه ثمنا فاضل من غلات رباعه وليس له مع الجانب المذكور في المبيع المذكور شرك ولا ملك شهد علي اشهادهم بذلك بحال جائزة وعرفه بتاريخ تقدم في آخر الكتب والقائم الشهادة لأواخر شعبان المكرم عام واحد ومائة وألف والوكيل المذكور هو الواضع طابعه هنا[11] وبسبب ما ذكر صار جميع الدار المذكورة بمخزنها الملاصق لها ملكا خالصا من أملاك جانب الجامع المذكور وجميعه ثمن (...[12]) . خنفوسة الشيخ عبد الكريم صدام أمين الوقف ".

[9] ولّى قضاء القيروان سنوات 1650 و1686م ويذكر الجودي أنه كان وكيل بئر أوطة سنة 1694م، كما يضيف أنه اطلع على بعض رسوم مختومة بطابع رجب آغه في تحجير أخذ الرشا مؤرخة بأواخر محرم عام 1061هـ/1651م والتزام القاضي عبد الكريم صدام بذلك. انظر: الجودي (محمد صالح القيرواني)، تاريخ قضاة القيروان، تحقيق أنس العلاني، تونس، 2004، ص147.

[10] مقدار كلمة مبتورة.

[11] بالمخطوط بعد كلمة هنا يوجد ختم لكنه غير واضح.

[12] كتابة غير مقروءة

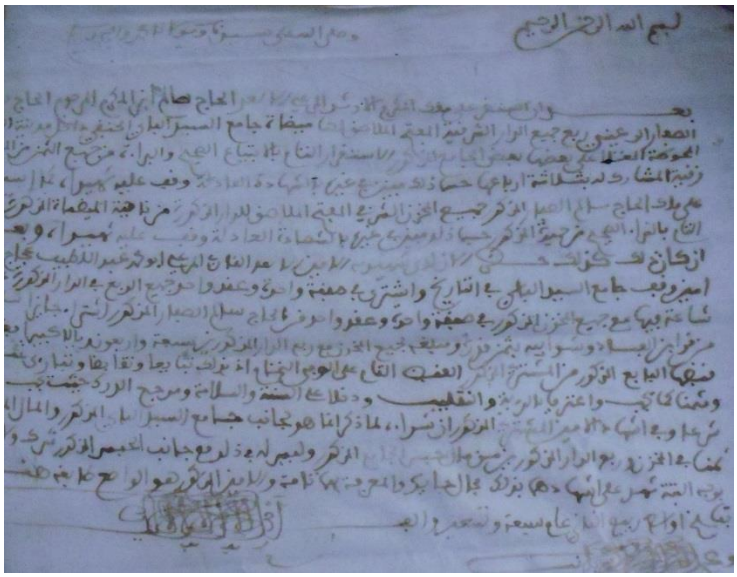

صورة 1: وثيقة وقف جامع الباي، النص الأول. (تصوير مؤيد المناري).

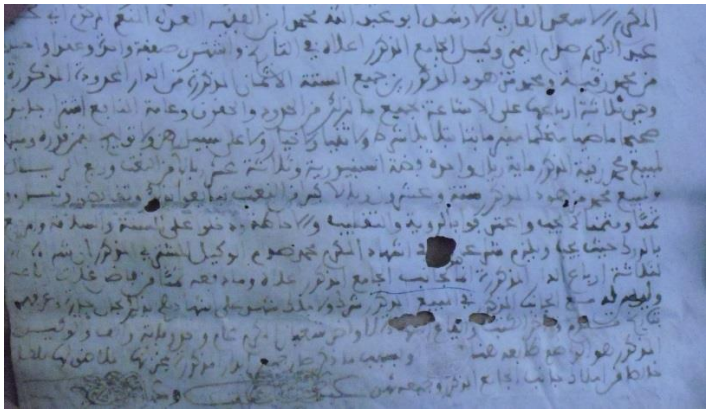

صورة 2: وثيقة وقف جامع الباي، النص الثاني. (تصويرمؤيد المناري).

3. أهميّة الوثيقة ومضمونها

يتمثل موضوع الوثيقة في شراء دار ومخزن بجانب ميضاة الجامع الحنفي بمدينة القيروان[13] من مال أحباس الجامع، وإضافتهم إلى رصيد أوقاف جامع الباي. وتنقسم عملية الشراء إلى مرحلتين.

المرحلة الأولى جرت سنة 1097هـ/ 1686م، وتتمثل في شراء أمين وقف جامع الباي المدعو "عبد اللطيف عجاج مكاري" ربع الدار التي كانت على ملك "الحاج سالم الصفار" وجميع المخزن بمبلغ قدره 47 ريالا فضة سبنيورية. ثم المرحلة الثانية هي مرحلة إتمام الشراء، جرت سنة 1101هـ/ 1690م وقام بها وكيل أوقاف الجامع المدعو "عبد الكريم صدام" والذي اشترى ما تبقى من ثلاثة أرباع الدار المشتركة الملكيّة بين حميدة زقيّة

[13] انظر الصورة رقم 3.

ووريثه الوحيد ابنه محمد الذي ورث الخمسة أثمان، ومزهود الزواوي ووارثه ابنه محمد مزهود الذي يملك الثمن من مساحة الدار[14].

تكمن أهميّة الوثيقة أولاً في قيمتها التاريخيّة. إذ أن أقدم الوثائق المتوفرة لدينا حول المركب هي وثائق دفتر أحباس المراديين ومؤرخة بسنة 1690م. أما هذه الوثيقة محررة سنة 1686م وتسبق تاريخ الدفتر بثلاثة سنوات، وتعتبر مكملة له[15]. ثانيًا يوثق الرسم لمثال نموذجي لعملية شراء العقارات لفائدة الوقف وأسلوب صياغته وكيفيّة الزيادة في عدد الأحباس الراجعة بالنفع للجامع، التي اكتملت سنة 1690م، وسجلت في دفتر أحباس الجامع الحنفي بالقيروان الذي قام بتحقيقه ونشره الأستاذ أحمد السعداوي. من جهة أخرى تكشف لنا الوثيقة عن عدد من الأعلام تولّوا وظائف هامة في مؤسسة الأحباس في القرن السابع عشر بمدينة القيروان.

صورة 3: التقطت في بداية القرن 20 م من فوق باب تونس. يظهر في أعلى يسار الصورة جامع الباي مرتفعا على الأسواق.

4. التعليق: القراءة المتقاطعة والانتهاء إلى الميدان

لئن سكتت الوثيقة عن مصير الدار والمخزن، فإنه يمكن لنا تعقب تبيعات عمليّة شرائهما التي استغرقت 4 سنوات (من1686م إلى سنة 1690م) في وثائق أوقاف جامع الباي الحنفي. ولا شك أن هذه النسخة اُعتمدت وثيقة شرعية لتصفية أحباس السيد الباي وأملاكه في شعبان 1690م، كما هو مبيّن في نسخة الأوقاف[16].

[14] انظر الرسم التوضيحي لعملية الشراء. الملحق رقم 2.

[15] السعداوي أحمد، 2011، انظر الملحق رقم 2.

[16] يذكر الأستاذ أحمد السعداوي في مقدمة كتابه أن للدفتر نسخة وحيدة نقلت عن الدفتر الأصلي المفقود، وهذه النسخة التي اعتمدها يبدو انها كانت مودعة بجامع الباي بتونس ثم الحقت بوثائق جمعية الأوقاف ثم إلى أرشيف أملاك الدولة من ثم الأرشيف الوطني وأصبحت تحمل اسم الدفتر 1 مكرر، كما وقع التثبت من التحقيق ونقل بعض الرسوم التي تهم القرن 17م بالاعتماد على

تفيدنا الوثيقة التي بحوزتنا بموقع الدار والمخزن، إذ يلاصقان ميضاة جامع الباي ويفتحان في الجهة الشرقية. وهذه الإشارة على بساطتها تعتبر هامة ويمكن أن نتعقبها اعتمادا على ما جاء في دفتر أحباس جامع الباي. وعليه يمكن تحديد مكانها على الميدان.

ورد في أوقاف جامع الباي الموثقة في الدفتر المؤرخ بسنة **1690** م ما يلي:

" وأصل ما ذكر استقراره على ملك السيد الباي المذكور قبل جعله إياه حوانيت بأسواق متعددة على الصفة المذكورة دريبة شرقية المفتح مستوية الزوايا بها أربع ديار اثنتان منها قبليتا المفتح على يمين الداخل للدريبة المذكورة واثنتان شرقيتا المفتح بصدر الدريبة المذكورة، مع مخزنين اثنين متسعين متصلين بالدريبة المذكورة من قبليها. يحد ذلك قبلة وجوفا وشرقا ما حدت به الأسواق الأربعة وغربا دار معدة للصبغ وقاعة الفندق الخرب. الاستقرار التام بالابتياع الصحيح الشرعي... وبعد تملّكه إياها (يقصد الدريبة والمخازن ودور الدبغ وقاعة الفندق) هدمها وصيّرها قاعة واحدة مختلطة بقاعة الفندق الخرب ودخلتا فيما استجد بناءه السيد الباي المذكور أسواقا"[17].

يظهر جليا من خلال هذا النص أنه إضافة إلى الدار والمخزن المشتراة من وكيل جامع الباي يوجد 3 ديار أخرى ومخزن آخر وقع أيضا شراؤها من مال وقف جامع الباي. لكننا لم نعثر لها على الرقيم الذي سجلت فيه عمليّة الشراء في أرشيف الزهراء قبل تدوينها في دفتر الأحباس سنة 1690م. ولم يصلنا منها إلاّ رقيم واحد فقط يتعلق بشراء دار واحدة ومخزن واحد سنة 1686م من مجموع الأربع ديار والمخزنين التي تكوّن جميعها الدريبة.

يذكر لنا الرقيم بكل دقة مكان الدار والمخزن وهما شرقي المفتح بجانب ميضاة جانب الباي وهذا يتوافق مع نص الوقف أعلاه "أربعة ديار اثنتان منها قبليتا المفتح على يمين الداخل للدريبة المذكورة واثنتان شرقيتا المفتح بصدر الدريبة المذكورة مع مخزنين اثنين متصلين بالدريبة ". وفي وثيقتنا الجديدة نحن إزاء دار واحدة من الدور الأربع الشرقية المفتح ومخزن واحد من المخزنين المتسعين المتصلين بالدريبة. تذكر وثائق الأوقاف أن هذه الرباع "تمّ هدمها وصيّرها قاعة واحدة مختلطة بقاعة الفندق الخرب ودخلتا فيما استجد بناءه السيد الباي المذكور أسواقا". أي أنها أصبحت أسواقا تلاصق ميضاة جامع الباي مثل ما هو الحال اليوم على الميدان. لكن نتفطن إلى ذكر فندق خرب، قريب جدا من الرباع المشتراة وإلحاق قاعته بالأسواق، فهل يكون هذا الفندق هو المعروف اليوم بفندق الربع أو فندق مرحلا الذي يقع ملاصقا لميضاة جامع الباي؟

بالاستناد إلى نص دفتر الأحباس أصبح جليّا وواضحا أن الدار والمخزن التي وقع اشتراؤها سنوات 1686 وسنة 1690 هدمت ودخلت مع سقيفة الفندق لتصبح أسواقا. وعليه يجب الإشارة إلى وجود قاعة بمدخل "فندق

دفتر ثان رقم 3992 وجدت به أيضا نسخ من وثائق أحباس المراديين إلى جانب عديد من الوثائق التي تعود إلى عهد عليّ باي الحسيني. أنظر: السعداوي أحمد، 2011، المصدر السابق، ص 4.

[17] السعداوي أحمد، 2011، ص 392.

مرحلا" لا تزال قائمة إلى اليوم وبها مجموعة من المسطبات والطاقات الجدارية كانت حوانيت وهي تشبه كثيرا الأسواق المجاورة لها فهل تكون هذه القاعة هي التي تتحدث عنها الوثائق وأدمجت معها الدور والمخازن وأصبحت أسواقا؟

اعتمادا على هذه الإشارات يبدو جليّا أنّ قاعة الفندق التي دمجت مع الديار والمخازن وأصبحت من بعد أسواقا هي نفسها قاعة الفندق المعروف اليوم بفندق الربع.

الصورة 4و5: مدخل وقاعة سقيفة الفندق من الداخل. (تصوير مؤيد المناري).

ونستنتج من خلال إشارة أخرى في وثائق الأوقاف وهي "سقيفة سويقة الفندق وبها 6 حوانيت كائنة تجاه مسجد المعلق"[18] أن الفندق له سقيفتان الأولى سميت سقيفة الفندق تفتح بعقد على سوق الربع من الجهة الملاصقة للميضاة[19] والسقيفة الثانية هي التي أُطلق عليها سقيفة سويقة القندق نسبة للساقية المعروفة بسبيل الشكازين[20] الذي يوجد تجاه مسجد المعلق[21]. كما تفتح السقيفة بباب معقود وسط السوق ويفتح

[18] السعداوي أحمد، 2011، ص 393.

[19] انظر الصورة رقم 4، 5 و10.

[20] انظر الصورة رقم 6 و7، الملحق رقم 2.

[21] مسجد المعلق: أقدم ذكر لهذا المسجد هي سنة 758هـ/ 1357م تاريخ وفاة الشيخ أبو الحسن عليّ بن حسين بن عبد الله الشريف عرف بالعواني الذي كان يدرّس في مسجد المعلّق فوق الحلفاوي انظر: ابن ناجي (أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى التنوخي)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (4 أجزاء)، حقق الجزء الأول إبراهيم شبوح، حقق الجزء الثاني محمد الأحمدي أبو النور ومحمد ماضور، حقق الجزء الثالث محمد ماضور وحقق الجزء الرابع محمد المجدوب وعبد العزيز المجدوب، تونس، 1993، ج4، ص150. كما ذكر أيضا وجود كتّاب بالمسجد بتاريخ 9 رجب عام 1003هـ/أوائل سنة 1595م ومؤدبه الشيخ عليّ بن جمعة الغرياني: انظر عظوم، كتاب الأجوبة، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيت الحكمة قرطاج، 2009، ج7، ص178. تتفق جلّ المصادر على أن مسجد المعلّق يقع برحبة الزرع أو الحلفاء فإضافة إلى ابن ناجي تذكر وثائق أوقاف جامع الباي أن " مسجد المعلّق يتصل قبليه برحبة الزرع" وهي سوق غير مغطاة تختص في بيع حبوب الزراعة والحلفاء انظر: السعداوي أحمد، 2011، تونس في القرن السابع عشر، ص 392. يرجع وجود هذه الرحبة إلى العهد الحفصي وقد ضبط الأستاذ مراد الرماح مكانها من خلال الوثائق. أنظر الرماح مراد،

مباشرة على السقاية التي لا تزال قائمة إلى اليوم، تستند حوانيتها مباشرة إلى حائط الفندق من الجهة الغربية لذلك اقترنت تسميتها بالفندق والسقاية في نفس الوقت.

الصورة 6: السويقة أو سبيل الشكازين تحت درج الباب الجوفي لجامع الباي. (تصوير مؤيد المناري).

لقد مكنتنا القراءة المتوازية مع وثائق أوقاف جامع الباي بالقيروان من اكتشاف "مصير" الدار والمخزن مضمون وثيقتنا بعد عملية الشراء، اللذان تحولا أسواقا. وما يزيد في دعم استنتاجنا أن هذا المثال لا يقتصر على مدينة القيروان فحسب، وحدث أيضا في مدينة تونس زمن حكم محمد الباي وفي نفس السنة 1691م شراء دور ومخازن لبناء أسواق الشواشين التي تقع تجاه جامع حمودة باشا المرادي في المدينة العتيقة. فقد ذكر الوزير السراج في حلله السندسية "أنه في سنة ثلاث ومائة وألف 1103هـ/ 1691م تمّ إنشاء أسواق الشواشي الثلاثة كانت دورا ومخازن فاشتراها من أربابها وأنشأها على ما هي عليه اليوم فجاءت من أحسن الأسواق وأضخمها"[22].

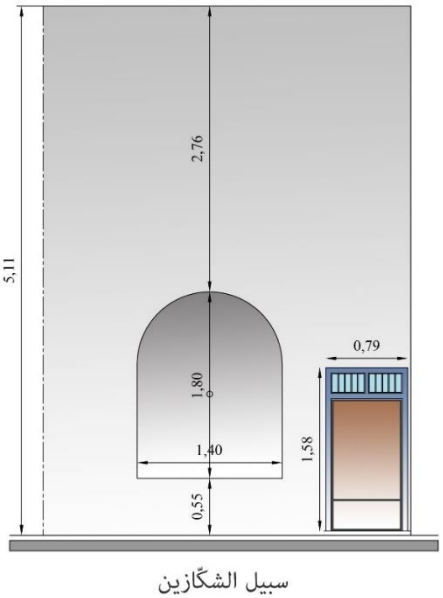

صورة 7: رسم توضيحي لسبيل الشكازين. عمل الزميل سفيان الضيف مشكور.

2005، "وثائق قيروانية ..."، ص 49. ثم اننا نستنتج من وثائق الأوقاف القرن السادس عشر أن سقاية كانت قد بنيت تحت درج مدخل جامع الباي المواجه لمسجد المعلق انظر: السعداوي أحمد، 2011، ص 397.

[22] الوزير السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، 1984، ج2، ص 560.

لم تقتصر عملية شراء دور وبناءات كانت موجودة بالمكان وتحويلها لغرض اقتصادي تجاري (أي أسواق) فحسب، بل غيرت لغرض "وظيفي" لحساب احدى مكونات الجامع الأساسية. فمثلا نلاحظ أن الميضاة القديمة لجامع الباي كانت هي الأخرى دار سكنى ثم حولت إلى ميضاة لغرض الوضوء، فالمحدق بعين الأثري يلاحظ وجود أعمدة قديمة جدا تعلوها تيجان من النوع القديم تدور بصحن دار سكنى تعود للفترة الحفصية[23]، ولا شك أنه تمت عملية شرائها وادخالها في مشروع بناء مركب جامع الباي وهدم جزء منه لتحويله ميضاة للوضوء تفتح على شارع حمام الباي من جهة الشرق بواسطة باب ثم تتصل بالصحن الشرقي للجامع المعتلي عليها بواسطة مدرج صغير[24]. نلاحظ أيضا المحافظة على شكل الصحن بعدم المساس بتقنية البناء وعدم تحويرها اجتنابا لسقوط كامل البناء، فغالبا في عمليات الترميم لا يقع المساس بعنصر التاج والعمود لأنها عناصر حاملة لعمارة المعلم. كما لا نستبعد أن البئر الذي كان يضخ الماء لقاعة سبيل الشكازين والمتصل مباشرة بميضة الجامع وصهاريج تخزين المياه التي تقع تحت الجامع المذكورة في أوقاف جامع الباي الحنفي، كانت جزءا من مكونات دار سكنى كبيرة نسبيا وقع تحويلها لفضاءات أخرى لحساب الجامع المعتلى عليها، حالها في ذلك حال الدار والمخزن اللتان دخلتا في جزء من الأسواق. وهنا نلاحظ تعايش الأنماط المعمارية المحلية والوافدة العثمانية كاعتلاء الجامع الأسواق واتخاذه صحنه مخطط شكل حرف U اللاتيني على شاكلة جوامع مدينة تونس العثمانية. كما حافظ المنشئون على التأثيرات المحلية ويظهر ذلك جليّا في المئذنة التي تتبع الطراز الحفصي وبيت الصلاة المقامة على أعمدة تحمل السقف.

الصورة 8 و9: الرواق الجنوبي والغربي للميضة القديمة لجامع الباي، نلاحظ قدم الأعمدة تعلوها تيجان بعضها قديمة وبعضها من الطراز الحفصي تحمل عقودا كانت تفتح على صحن دار سكنى تم تحويلها إلى ميضاة. (تصوير مؤيد المناري).

[23] انظر الصورة 8 و9.

[24] حديثا وقع تقسيم صحنها بجدار عازل إلى نصفين للحد من حرية التنقل بين الجامع وشارع حمام الباي عبر الميضاة.

خاتمة

تعتبر الوثيقة التي قدمناها هامة من حيث النوعية والمضمون، فقد وفرت لنا الإضافة باحتوائها على معلومات سهلت علينا تتبع إحدى مراحل بناء الأسواق وذلك بالقراءة المتقاطعة مع وثائق أحباس جامع الباي التي نشرها الأستاذ أحمد السعداوي. كما وضحت لنا كيفية شراء المنازل القديمة وهدمها أو تطويعها ثم إلحاق مساحاتها ببناءات جديدة. إنّ هذه القراءة للمشهد الحضري بمنطقة منحصرة بالقيروان، رغم صغر مساحتها، ارتكزت أساسا على استنطاق وثائق الأوقاف والأرشيف لترسم لنا معطيات جديدة كانت مغمورة، وأهمها أن فندق الربع كان موجودا في الفترة المرادية ومثّل عنصرا من عناصر مركب محمد باي المعماري بوسط المدينة، واحتضنت سقيفته حوانيت الأسواق التي لا تزال آثارها واضحة إلى اليوم. كما أن الميضة كانت منزل سكنى، وقع تحويلها لفضاء آخر في خدمة الجامع بعد امتلاكه شرعيا عن طريق شرائه، إذ كان أمناء وكلاء وقف الجامع لا يتوانون في شراء المباني لتوسعة الجامع وتحسينه رغم ما يكابدونه من تعقيدات نقل الملكية واتمامها والذي قد يستمر لسنوات، مثل ما حدث في شراء الرباع مدة تواصلت من 1686م إلى 1690م. إن استمرار البحث في الكشف عن وثائق أرشيفية أخرى تجعلنا نطّلعُ على مراحل كثيرة من تطوّر المشهد الحضري لمركب محمد باي بالقيروان ولما لا تأريخ عملية تطوّره بالتدقيق ورصد أثار تغيير ملامحه على الميدان.

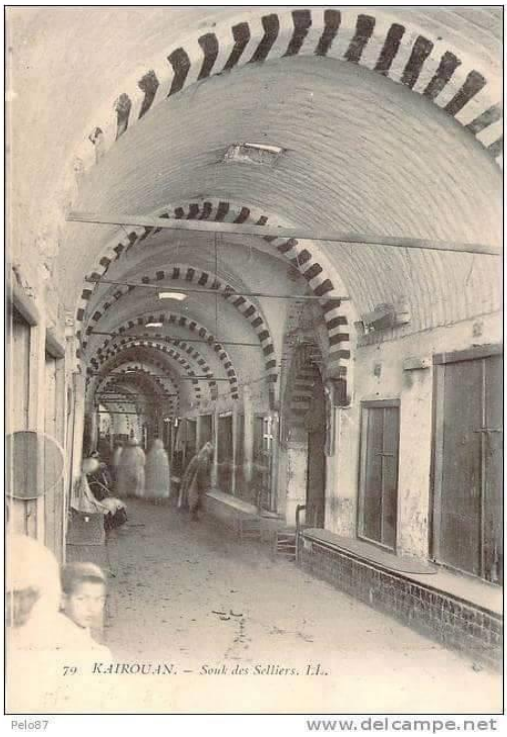

الصورة 10: مدخل سقيفة الفندق على اليمين ومكان الدور والمخازن التي هدمت وأخذ مكانها سوق الشكازين أو السراجين.

الملاحق

الملحق رقم 1 : رسم توضيحي لمكان الدور والمخازن وسقيفة الفندق التي تحوّلت ودخلت في سوق الشكازين

(1ـ الميضاة، 2ـ سقيفة الفندق، 3ـ مكان الدور والمخازن التي دخلت في سوق الشكازين، 4ـ سبيل الشكازين، 5ـ الفندق، 6ـ سقيفة سويقة الفندق، 7ـ سوق العطارين، 8ـ سوق الربع، 9ـ سوق الشواشين، 10ـ سوق التجار 11ـ سوق الشكازين أو السراجين أو الربع[25]، 12ـ بئر أوطة، 13ـ حمام الباي، 14ـ وكالة بروطة، 15ـ مسجد الفال، 16ـ سوق الحجامين، 17ـ رحبة الطعام، 18ـ رحبة الزرع، 19ـ رحبة الخضر).

[25] تطلق على هذا السوق أيضا تسمية الربع وهي تسمية تواتر استعمالها بمدينة القاهرة في العصر المملوكي البحري وتطلق على البناءات المشابهة للفندق أي المنطقة السكنية التي تضم عديد من البيوت في نطاق واحد. ويوجد إلى اليوم منطقة في القاهرة تعرف باسم شارع تحت الربع أنشأت في عهد السلطان الظاهر بيبرس. فهل أطلق على سوق الشكازين بالقيروان تسمية سوق الربع لوجوده تحت بيوت وغرف فندق مرحلا؟ حول الربع انظر:
Jean-Claude GARCIN, 1997, " Du RAB' à la MASRÎYA Réflexion sur les évolutions et les emprunts des formules d'habitat dans le monde musulman de Méditerranée à l'époque médiévale", *Annales Islamologiques*, Institut Français D'Archéologie Orientale Du Caire, Tome. XXXI. P. 67.

الملحق رقم 2: رسم توضيحي لعملية شراء الدار والمخزن في سنتي 1686 و1690م

الملحق رقم 3: وقف جامع الباي بمدينة القيروان.

1. جميع الحوانيت الخمس الجوفية المفتح من سوق الشواشين.
2. ستة حوانيت بسوق التجّار.
3. 27 حانوتا وثلاثة فرخات[26].
4. 2/3 جميع الحانوت الشرقي المفتح الثالثة على يسار الداخل من الباب القبلي للسوق.
5. 6/7 جميع الحانوت الملاصقة للحانوت المذكور من جوفيّها.
6. هواء الحانوتين المذكورين للسيد الباي (أي رقم 5 و6).
7. جميع الحانوت الأول على يمين الداخل من بابه القبلي المفتح من الحوانيت الغربية المفتح والنصف على الشياع من جميع ما لها من جوفيها مع فرختين اثنين وحانوت ملاصقة لها من جوفيها.
8. جميع 3/1 على الشياع من جميع الحانوت الملاصقة لمجاز سوق الشواشين من جوفيّه في شركة الجامع الأعظم بالمدينة المذكورة بـ 3/2 الباقين منها لجانب الجامع الأعظم (جامع عقبة بن نافع).
9. جميع 2/1 على الشياع في كل من الحانوتين المتلاصقين (بالمجاز المسلوك معه لسوق الشواشين) في شركة 2/1 الباقي مع الجامع الأعظم.
10. جميع 9/8 شائعة بالحانوت الملاصقة للحانوت الجوفيّة الوضع بالمجاز المسلوك معه لسوق الشواشين في شركة 9/1 مع الجامع الأعظم.
11. حانوتين اثنين غير متلاصقين غربيي المفتح.
12. هواء الحانوت التي على ملك لطيفة بنت المرحوم قاصدغلي التركي (وهي حانوت قابلها الباي للطيفة لخروجها له عن حانوتها التي جعلها الباي بابا لسوق العطارين).
13. حانوت شرقي المفتح بسوق الشكازين على ملك أبي القاسم صولات المزاتي (عوّض له الباي حانوت بسوق الربع) وصيّر الحانوت التي بسوق الشكّازين بابا لسوق الربع وهو الباب الجوفي المفتح.
14. هواء حانوت بسوق العطارين كانت للسيد الباي خرج عنها للجامع الأعظم.
15. قاعة حانوت غربية المفتح بسوق الحجّامين الكائن برحبة الزرع داخل مدينة القيروان (وقعت فيها معاوضة مع الجامع الأعظم).
16. حانوتين متلاصقتين شرقيتي المفتح بوسط سوق الحجامين.

---

[26] فرخة هي كلمة من أصل فارسي استعملت في اللغة العثمانية وتكتب على شكل " فروخت" Füruht وتعني البيع وتستعمل أيضا في ذكر مكان البيع. عثرنا عليها في وثيقة عثمانية تتعلق بتهديم الدكاكين وفروخت في الأسواق التي بنيت لبيع الخضر بجانب جامع الوالدة سلطان في منطقة ايمينونو. ويبدو أن الكلمة انزلقت من العثمانية إلى الدارجة التونسية في الفترة الحديثة واستعملت لتعريف الدكان أو الحانوت الصغير الحجم في وثائق الأوقاف والأحباس. انظر أرشيف رئاسة الوزراء، ملف خلط الهمايون الدفتر 300 الوثيقة عدد 17804. انظر أيضا:

Şemseddin Sami, 2015, *KÂMÛS-I TÜRKÎ*, Şifa yayınları, İstanbul, s. 819.

17. فرختين متلاصقتين يحدهما من الجوف حانوت لجانب الجامع الأعظم يفصلهما عن 6 حوانيت المعبر عنها بسويقة سقيفة الفندق ويحدها من القبلة بقيّة سوق العطّارين.
18. جميع الحانوت الجوفية المفتح التي كانت خراب بسوق الشكازين.
19. حانوت على يمين الداخل من الباب القبلي لسوق العطارين و2/1 حانوت آخر بنفس السوق في شركة جانب الفقراء بالنصف الباقي منها. وهواء الحوانيت على ملك السيد الباي.
20. فرختين اثنتين وحانوت ملاصقة لهما بسوق العطارين.
21. الحمام.

المجموع: 39 حانوتا و7 فرخات.

المصدر: السعداوي أحمد، 2011، تونس في القرن السابع عشر وثائق الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين، نشر كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة وحدة البحث "المدن التاريخية التونسية والمتوسطية"، تونس، ص 390-404.

المصادر والمراجع

أرشيف أملاك الدولة بالزهراء، وقف مساجد القيروان، ملف وقف جامع الباي الحنفي.

ابن أبي دينار أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم، 1967، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس.

ابن ناجي (أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى التنوخي)، 1993، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (4 أجزاء)، حقق الجزء الأول إبراهيم شبوح، حقق الجزء الثاني محمد الأحمدي أبو النور ومحمد ماضور، حقق الجزء الثالث محمد ماضور وحقق الجزء الرابع محمد المجدوب وعبد العزيز المجدوب، تونس.

الجودي محمد صالح القيرواني، 2004، تاريخ قضاة القيروان، تحقيق أنس العلاني، تونس.

خوجة حسين، د.ت. ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق الطاهر المعموري، تونس.

الوزير السراج، 1984، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت.

عظوم أبو القاسم، 2009، كتاب الأجوبة، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيت الحكمة، تونس.

الكناني عيسى، تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان، تحقيق محمد العنابي، تونس.

الرماح (مراد)، 2005، "وثائق قيروانية من العهدين الحفصي والعثماني"، في إفريقية سلسلة الفنون والتقاليد الشعبية، عدد 14، ص5-55.

السعداوي أحمد، 2011، تونس في القرن السابع عشر وثائق الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين، نشر كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة وحدة البحث "المدن التاريخية التونسية والمتوسطية"، تونس.

عبد السلام أحمد، 1993، المؤرخون التونسيون في القرون 17و18و19م، رسالة في تاريخ الثقافة، نقلها من الفرنسية إلى العربية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، تونس.

عثمان نجوى، 2000، مساجد القيروان، دمشق.

Henia Abdilhamid, 1987, « fiscalité et politique fiscale dans la régence de Tunis aux début de la conquete ottomane, in A. Temimi (ed.) *les provinces Arabes à l'époque Ottomane Actes du VI Congrès du C.I.E.P.O. tenu à cambridge*, Zaghouan, pp.139-152.

Jean-Claude GARCIN, 1997, " Du RAB' à la MASRÎYA Réflexion sur les évolutions et les emprunts des formules d'habitat dans le monde musulman de Méditerranée à l'époque

médiévale", *Annales İslamologiques*, İnstitut Français D'Archéologie Orientale Du Caire, Tome. XXXI, 61 – 80.

Şemseddin Sami, 2015, *KÂMÛS-I TÜRKÎ*, Şifa yayınları, İstanbul.